المحلية الصباح
العدد 2552 - السنة التاسعة
الخميس 22 ذي القعدة 1437 - الموافق 25 أغسطس 2016
Thursday 25 August 2016 - No.2552 - 9th Year

«السكنية» اقترعت على 310 قسيمة في جنوب المطلاع

قامت المؤسسة العامة للرعاية السكنية صباح أمس بإجراء القرعة على الدفعه الثالثة من N12 للقسائم الحكومية في مشروع جنوب المطلاع والتي تشتمل على (310) قسائم بمساحة 400م2. هذا وقد أعلنت المؤسسة أسماء المواطنين المستحقين لدخول هذه القرعة بناء على أولوية الطلب الإسكاني والتي وصل التخصيص لها حتى تاريخ 4/6/2003 وما قبل.

وستتوالى المؤسسة توزيع باقي المشروع للسنة المالية 2017/2016 لعدد (37) توزيعه حسب جدول التوزيعات في الضواحي (مانبقى من N12. N5. N1. N4). والجدير بالذكر أن غدا الخميس والأحد مطلع الأسبوع المقبل سيكون موعدا لتوزيع بطاقات القرعة للدفعة الرابعة من ((N12 للقسائم الحكومية في مشروع جنوب المطلاع والتي تشتمل على (318) قسيمة بمساحة 400م2 للمخصص لهم حتى تاريخ 17/5/2004 وما قبل.

خلال لقائه بوفد صحافي كويتي يزور العاصمة بغداد

الرئيس العراقي: سنشهد استثمارات كويتية كبيرة بعد تعافي البلاد من أزماتها

الرئيس العراقي مستقبلاً الوفد الاعلامي الكويتي

معصوم مرحباً بممثل «كونا»

■ زيـــارة محافظ البصرة إلى الكويت الأسبوع الماضي لقيت تجاوباً إيجابياً من قبل صاحب السمو

■ العراق يشعر بأن الكويت أميراً وحكومة وشعباً إلى جانبه دائماً وتقدم له مساعدات ومواقفهم مشهودة

■ نأسف لما تخلل العلاقات من مواقف سياسية متشنجة وهي مدانة من العراقيين أنفسهم قبل الكويتيين

■ اللقاءات المستمرة وعلى مستويات عالية سيكون لها دور في تقريب وجهات النظر وبناء جسور التعاون

■ متفائلون بتحول العراق بحلول عام 2020 من دولة تحتاج للدعم والمساعدات إلى دولة تقدم المساعدات والدعم

■ لدينا تحديات كبيرة أولها «داعش» والعمل على التعامل مع كل ما خلفه من آثار نفسية واقتصادية واجتماعية

■ هناك فساد نعترف بوجوده وهناك أجهزة تكافحه مثل هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية وكذلك المحاكم

■ مشكلة العراق الأساسية أن الكتل السياسية مبنية على أساس إما مذهبي أو قومي وهو ما يكرس المحاصصة

بغداد - كونا: قال رئيس جمهورية العراق الدكتور فؤاد معصوم ان بلاده ستشهد استثمارات كويتية كبيرة بعد تعافيها من الأزمات التي تمر بها حاليا.

وقال الرئيس معصوم خلال لقائه مساء أمس الأول بوفد صحافي كويتي يزور العاصمة بغداد ان العراق بعد ان يتعافى من الأزمات التي يعيش بها والتي يمضي بخطوات ثابته لتذليلها سيشهد مع الكويت تعاونا ميدانيا في مجالات استثمارية كبيرة لاسيما في البصرة والأهوار.

واضاف ان الخطوات بدأت بالفعل من خلال الزيارة التي قام بها محافظ البصرة الى الكويت الاسبوع الماضي والتي لقيت تجاوبا ايجابيا من قبل صاحب السمو أمير الكويت الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح وجميع المسؤولين الكويتيين.

وبين أن العراق يشعر بان الكويت أميرا وحكومة وشعبا الى جانبه دائما ويقدم له مساعدات ومواقفهم مشهودة في المحافل السياسية.

واكد على قوة العلاقات الثنائية بين البلدين معربا عن أسفه لما تخللها من مواقف سياسية متشنجة وهي مدانة من العراقيين أنفسهم قبل الكويتيين والتي بفضل حكمة الأخوة في الكويت تم تجاوزها.

وكانت الكويت قد تعرضت للاحتلال من قبل قوات صدام حسين في العام 1990 ولمدة سبعة اشهر والتي انتهت بعملية عسكرية ضمت تحالف اكثر من 28 دولة.

وبين ان اللقاءات المستمرة وعلى مستويات عالية سيكون لها دور في تقريب وجهات النظر وتقوية العلاقات وبناء جسور التعاون الميداني بين البلدين.

واعرب عن تفاؤله ان يتحول العراق بحلول عام 2020 من دولة تحتاج للدعم والمساعدات الى دولة تقدم المساعدات والدعم الا انه حذر بأن هناك اربعة تحديات كبيرة يواجهها العراق في هذه المرحلة.

واوضح ان أول هذه التحديات هو انهاء وجود مايسمى بتنظيم الدولة الاسلامية (داعش) والعمل على التعامل مع كل ما خلفه من اثار نفسية واقتصادية واجتماعية.

واضاف ان التحدي الثاني هو تنويع مصادر الدخل بجانب النفط بما يملكه العراق من موارد مائية وسواعد كثيرة وارض خصبة للاعتماد على الزراعة وكذلك مراجعة الصناعات مثل المصانع غير الصالحة للعمل أو غير الكافية نتيجة للحصار الذي كان مفروضا عليه بالاضافة الى الاهمال والاعتماد على النفط والقصور بالتخطيط.

وأكد انه لدى العراق التصميم على اجتياز هذه المرحلة معربا عن ثقته بالمواطن العراقي لتحقيق هذه الاهداف.

واوضح الرئيس معصوم ان هناك فساد نعترف بوجوده مؤكدا ان هناك اجهزة تكافح هذا الفساد مثل هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية وكذلك المحاكم.

ولفت الى ان الاستثمار بحاجة الى الاستقرار بحيث انه بعد الانتهاء من محاربة (داعش) ستكون السيطرة على الأمن اسهل مشددا على أن الاستقرار الأمني والقضاء على الفساد شرطان اساسيان لأي استثمار سواء من جانب المستثمرين من الداخل او الخارج.

وذكر الرئيس معصوم ان التحدي الثالث الذي يواجهه العراق هو ضرورة تعديل الدستور العراقي مشيرا الى ان الدستور الحالي «لم يكتب بلغة قانونية صرفة بل بلغة سياسية ودينية».

واوضح ان التحدي الرابع هو «هاجس الخوف من الماضي ومن المستقبل لدى جميع مكونات العراق الأساسية سنة وشيعة وكرد ما يستوجب اتخاذ خطوات جديه لتبديده من خلال تكوين أحزاب سياسية على أساس المواطنة دون تفرقة».

وبين ان «العراق يعاني من مشكلة أساسية وهي أن الكتل السياسية مبنية على أساس إما مذهبي أو قومي وهو ما يكرس المحاصصة المستخدمة بشكل غير صحيح» مبينا صعوبة المجيء بوزراء مستقلين اذا لم تتحول الكتل السياسية لتتكون على المواطنة.

وعلى المستوى الدولي انه «ليس أمام العراق الا ان يمد يد الصداقة والتعاون مع الدول الأخرى حيث انه يملك علاقات ايجابية مع العديد من الدول ويسعى الى تحسين العلاقات مع باقي الدول».

واوضح ان للعراق جملة مشاريع مستقبلية مع الكويت وايران وتركيا والأردن وغيرها لافتا الى ان العراق ليس مع «القطيعة» فهي لا تؤدي الى نتيجة بل يسعى دائما للوصول الى نقاط مشتركة لينطلق منها الى نقاط أقوى.

وحول ما يثار عن انفصال اقليم كردستان بين الرئيس معصوم ان «عنصر الخوف من الماضي أو المستقبل هو المتحكم في هذا الموضوع لدى الأكراد» مشيرا الى ان «المسألة ليست سهلة لأن للأكراد امتداد في دول مجاورة أخرى وان الاستقلال يحتاج للاعتراف من دول الجوار ودول العالم».

واضاف ان النسبة الكبرى من النازحين العراقيين موجودين في اقليم كردستان وانه لا يوجد أي حالة عداء بين الكرد والعرب ولا يوجد توجس أو شعور بعدم الارتياح بينهم.

حضر اللقاء من الوفد الكويتي نائب رئيس اتحاد الصحفيين العرب ونائب رئيس التحرير في جريدة الانباء عدنان الراشد ونائب المدير العام لقطاع التحرير ورئيس التحرير بوكالة الأنباء الكويتية (كونا) سعد العلي ورئيس قسم المحليات بجريدة (القبس) الكويتية ابراهيم السعيدي والمحرر ب(كونا) مبارك العنزي.

وحضر من الجانب العراقي رئيس اتحاد الصحفيين العرب ونقيب الصحفيين العراقيين مؤيد اللامي واعضاء مجلس النقابة والهيئة الاستشارية فيها.

أكدت أن كلفة تأخرها باهظة لتجنب الكلفة الباهظة في تأخير التطبيق

«العربي للتخطيط»: إجراءات الحكومة لإصلاح الاقتصاد مستحقة

■ مال الله: تأخير الاصلاح المالي والإقتصادي في الكويت قد يعرض الاقتصاد للعجز عن تلبية المتطلبات وتضخم البطالة

■ لائحة أسعار البنزين الجديدة تواكب عملية إعادة هيكلة أسعار الوقود التي تشهدها دول مجلس التعاون الخليجي

■ حزمة الاصلاحات المالية والاقتصادية التي من ضمنها رفع أسعار الوقود أتت بعد دراسة متأنية ومستفيضة

■ الاقتصاد الوطني الكويتي يمتلك عدداً من المصدات تجعله قادراً على تحمل أي اهتزاز او اختلال في بنيته التركيبية

بدر مال الله

قال المدير العام للمعهد العربي للتخطيط الدكتور بدر مال الله إن الإجراءات الإصلاحية التي اتخذها مجلس الوزراء الكويتي أخيرا على الصعيدين المالي والاقتصادي ومنها قرار اعتماد لائحة جديدة لاسعار البنزين امر مستحق لتجنب الكلفة الباهظة في تأخير تطبيق إجراءات إصلاح الاقتصاد الوطني.

وأوضح مال الله في لقاء مع وكالة الأنباء الكويتية (كونا) امس ان تأخير الاصلاح المالي والاقتصادي في الكويت قد يعرض الاقتصاد الوطني إلى عدد من الصعوبات والتحديات في السنوات المقبلة تتمثل في عدم قدرة الإنفاق الحكومي على تلبية متطلبات التنمية وارتفاع البطالة.

وذكر ان من التحديات التي ستنجم عن عملية تأخير الاصلاح المالي ما يتمثل ايضا في التأثير سلبا على قدرة الحكومة في التوسع في انشاء المرافق العامة وإقامة وتشييد البنى التحتية.

وأكد ان قرار اعتماد لائحة جديدة لاسعار البنزين لتواكب عملية اعادة هيكلة اسعار الوقود التي تشهدها دول مجلس التعاون الخليجي له اهمية كبرى لما يترتب عليه من ترشيد في الانفاق العام وتقليص للعجز في الميزانية العامة وإعادة توجيه للدعوم نحو مستحقيها علاوة على كونه اولى الخطوات التنفيذية لوثيقة الاصلاح الاقتصادي والمالي الحكومية.

وبين مال الله ان حزمة الاصلاحات المالية والاقتصادية التي من ضمنها رفع اسعار البنزين أتت بعد دراسة متأنية ومستفيضة وفي إطار من الحوار بين الحكومة والبرلمان الامر الذي من شانه ان يعطي مساحة كافية لدراسة مختلف النتائج والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه.

واشار الى ان الاقتصاد الوطني الكويتي يمتلك عددا من المصدات تجعله قادرا على تحمل اي اهتزاز او اختلال في بنيته التركيبية كما انه يمتلك عددا من المقومات التي تمكنه من الحركة في المستقبل مبينا ان التصنيف الائتماني للمؤسسات المصرفية الكويتية او للملاءة المالية لدولة الكويت هي تصنيفات عالية وتفوق نظيرتها في دول مجلس التعاون الخليجي.

وذكر ان المالية العامة للدولة تشهد عددا من الضغوط المتزايدة على كاهلها من سنوات عدة بما يؤدي الى ارتفاع الانفاق الجاري بشكل كبير والذي ينعكس على الانفاق الاستثماري نتيجة الحاجة المستمرة للتوسع فيه فضلا عن تأثيره على قدرة الحكومة على الاستمرار في توظيف الخريجين الجدد في أجهزة الدولة والتوسع في ادائها.

واوضح مال الله انه في ظل الانخفاض في اسعار النفط تشهد الميزانية العامة لدولة الكويت اوضاعا صعبة حيث بات يهددها العجز بشكل كبير مما يترتب عليه إما اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني والبدء بالاصلاحات الاقتصادية والمالية المستحقة او الاتجاه الى الاقتراض لسد العجز.

وقال إن الدعوم تشكل جزءا كبيرا من هيكل الانفاق الحكومي حيث يصل الى اكثر من خمسة مليارات دولار تقريبا (الدولار يعادل 0ر301 دينار) موضحا ان وزارة المالية اجرت بالتعاون مع الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية عددا من الدراسات حول كيفية معالجة موضوع هذه الدعومات وطرق ترشيدها.

وبين ان هناك حرصا كبيرا من قبل المسؤولين الحكوميين وأعضاء البرلمان والجهات الرسمية المختلفة على عدم المساس بالطبقة الوسطى وذوي الدخل المحدود عند معالجة موضوع الدعوم مما قد يترتب عليهم من التزامات مالية جديدة.

واكد مال الله حرص السلطتين التشريعية والتنفيذية معا على عدم انعكاس حزمة الاجراءات الاقتصادية والمالية الاخيرة سلبا على كل من الاقتصاد الوطني ومعدل التضخم حيث كانت هناك دراسة لفئات معينة سواء فيما يتعلق برفع سعر الخدمة او السلعة او سحب الدعم عنها.

واقاد بان الدراسات توقعت ان يكون تأثير رفع اسعار البنزين والغاء الدعوم على معدلات التضخم في حدود معقولة ومقبولة اقتصاديا مؤكدا ان ترشيد الدعم واعادة هيكلته موضوع مهم للغاية على المدى المتوسط.

وشدد على ان اي عملية اصلاح مالي واقتصادي يجب ألا تضر اصحاب الدخل المحدود والطبقة الوسطى وعدم دفع التضخم الى مستويات كبيرة تؤدي الى الركود الاقتصادي.

واعتبر ان البلاد تمر حاليا بمرحلة اقتصادية صعبة تتطلب ليس فقط اعادة النظر في الانفاق الحكومي والمالية العامة للدولة إنما تتطلب ايضا إعادة النظر في النشاط الاقتصادي وكيفية الوصول الى معدلات نمو اقتصادي مرتفعة قابلة للاستدامة.

ودعا مال الله إلى خلق فرص عمل جديدة يتم خلالها استيعاب الخريجين الجدد بهدف الوصول الى تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية وعادلة وذلك عن طريق اعادة النظر في جوانب عديدة في الاقتصاد الوطني وعلى رأسها كيفية ايجاد قطاع خاص فعال لديه القدرة على استيعاب العمالة الوطنية وتشغيلها وعلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وتمنى ان يساهم القطاع الخاص الكويتي بقيادة عملية التنمية الاقتصادية والمالية والاجتماعية في البلاد وان يأخذ دور الريادة والمبادرة في عملية النمو الاقتصادي مؤكدا انه من دون قطاع خاص فعال وحقيقي لن تتعزز تنافسية الاقتصاد وستزيد الاعباء على الحكومة وستكون الدولة مقبلة على معدلات بطالة مرتفعة.

واشار الى وجود جهود كبيرة تبذل من قبل مختلف الجهات الحكومية في دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر محركا اساسيا لعملية النمو الاقتصادي لما لها من دور كبير في تشغيل العمالة الوطنية وتخفيف الضغط على الجهاز الحكومي.

واشاد بالدور الكبير الذي تقوم به الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية في الكويت لتحسين اداء التخطيط الانمائي وتحسين وتفعيل دور الوزارات والمؤسسات الحكومية لتنفيذ برامج واهداف الخطة الانمائية للدولة.

في سياق آخر وبشان عمل المعهد العربي للتخطيط لاسيما خطواته في مجال الاقتصاد المعرفي قال مال الله إن هناك تعاونا وثيقا بين المعهد والامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية حيث تم تنظيم مؤتمر الاقتصاد المعرفي برعاية سامية من سمو أمير البلاد في وقت سابق هذا العام مشاركة بين الجهتين.

واوضح ان المعهد يقدم حاليا دبلوما متكاملا خاصا بالتدريب على اقتصاد المعرفة يتكون من اربعة اسابيع بالامكان تجزئته الى اسبوع واحد لمن لا يستطيع الالتزام باربعة اسابيع كما يقدم المعهد دبلوما خاصا بتدريب المعنيين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة مبينا ان هذا البرنامج الذي يمول من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي سينفذ في جميع الدول العربية مستقبلا.

وذكر ان هذا البرنامج سينفذ في المرحلة الاولى في دول مجلس التعاون الخليجي بداية من سلطنة عمان ثم دولة الكويت ثم مملكة البحرين وبعد ذلك يعمم على جميع الدول العربية موضحا انه يقدم شهادة مدرب في مجال المشروعات الصغرى والمتوسطة.

واضاف ان المعهد يقدم ايضا برنامج المبادر المتميز بالتعاون مع الكلية الاسترالية في الكويت حيث يبدأ هذا البرنامج بحلقات نقاشية وورش تدريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وبين انه تم الاتفاق مع الكلية الاسترالية على ان يكون هناك متطلب الزامي على الخريجين في السنوات المقبلة وأن تكون لديهم مبادرات في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.